

## دقّ ناقوس الخطر: الحرمان المتعدّد الأبعاد

### وحقوق الطفل في لبنان

#### دعوة إلى التحرك

على مدار السنوات الثلاث الماضية، عانى لبنان من تداعيات ثلاث صدمات شديدة - الأزمة المالية والاقتصادية، تفشيّ جائحة كوفيد-19، وانفجار مرفأ بيروت -رسّخت ظاهرة الفقر المتوارث بين الأجيال. تراجعت قيمة الليرة اللبنانية وتدهورت معها القدرة الشرائية إلى مستوياتٍ غير مسبوقة، فيما يُسجّل لبنان حاليًا ثاني أعلى نسبة تضخّم في العالم. وما يُضاف إلى الضغوط الكثيرة التي تُثقل كاهل كلّ مَنْ يعيش في ظلّ هذه الأزمات المعقّدة هو انهيار المرافق العامّة والبنى التحتية الرئيسية، ممّا يؤدّي إلى نقص في الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه. لتسليط الضوء على الأبحاث المتوقّرة حول حالة الفقر الناتجة عن هذه الأزمات، نشرَ المركز اللبناني للدراسات ومنظمة الأمم المتّحدة للطفولة (اليونيسف) إضاءة حول الفقر وملخص سياسة عامّة حول حالة فقر الأطفال في لبنان. واستكمالًا لهاتين الوثيقتين، تشير هذه الدعوة إلى المشكلات الأساسية التي تُولّدها هذه الأزمات وتقدّح توصيات للحدّ من الفقر المتعدّد الأبعاد الذي يؤثّر على الأطفال وينتهك حقوقهم.

#### طرح المشكلة:

#### الفقر متعدّد الأبعاد

الفقر والحرمان لا يقتصران على الحرمان من الدخل. ففي حين أنّ الدخل يبقى معيارًا أساسيًا لقياس الفقر، إلّا أنّه لا يعكس صورةً مكتملة عن الحرمان (مثل الحصول على المسكن، والتعليم، والرعاية الصحيّة، والحماية القانونية، والمياه النظيفة، والكهرباء). ويُعاني الأطفال، على وجه الخصوص، من تدهور رفاههم بشكل عام، ومن عبءٍ معنويّ غير مُبرّر، وتراجع ثقّتهم بذويهم، وشعورهم باليأس والتشاؤم، وتقييد حقّهم في اللعب.

## الفقر مُمنهج ومتجذّر

بالرغم من أن الأزمة الاقتصادية ساهمت في تفاقم الفقر المتعدّد الأبعاد وزادت مستوياته، إلا أن البيانات الحالية من مسح "القوى العاملة والأحوال المعيشية للأسر" للعامين 2018-2019 تُشير إلى أن أغلبية طفيفة من السكّان (53%) كانت تعيش أساسًا في فقرٍ متعدّد الأبعاد قبل اندلاع الأزمة. وتُظهر الدراسة ذاتها أن حوالي ثلثي الأطفال (دون الـ 5 سنوات) يعانون الفقر بأبعاده المتعدّدة.

## الفقر يؤدي إلى تفاقم ظاهرة عدم المساواة

تؤدّي الثغرات الكبيرة في البنى التحتية والخدمات العامّة، التي تُعيق الحصول على المياه النظيفة والتعليم والغذاء والرعاية الصحيّة والمأوى، إلى حالةٍ من الحرمان الجماعي من هذه الحقوق الأساسية. فتضطرّ الأسر التي تمتلك الموارد اللازمة إلى سدّ هذه الثغرات من خلال الاعتماد على التحويلات المالية أو الخدمات الخارجية الخاصّة مثل المولّدات الخاصّة، وألواح الطاقة الشمسية، وموردي المياه، والملاجئ المؤقتة. أمّا الفئات الأكثر تضررًا من الأزمة، فتعجز عمومًا عن تأمين هذه الخدمات الخارجية الخاصّة، ممّا يزيد من حرمانها فتلجأ إلى بيع أثاثها وممتلكاتها لتلبية الاحتياجات الأساسية الملحة المرتبطة بالمعيشة والرعاية الصحيّة، أو تبحث عن ملاذ آمن في مكانٍ آخر.

يؤثر الفقر المتعدّد الأبعاد بالدرجة الأولى على الأشخاص الذين يُعانون من حالات هشاشة مرتبطة بدورة الحياة، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السنّ والنساء والأطفال والشباب، وكذلك الأشخاص عديمي الجنسية. فيواجهون أعباء إضافية في هذه الظروف المعاكسة، كما أن معظمهم يفتقرون إلى الحماية نظرًا إلى غياب برامج الحماية الاجتماعية اللازمة لدعمهم.

## الفقر مسألة مرتبطة بحقوق الإنسان

الفقر هو نتيجة الحرمان من حقوق الإنسان مثل الحقّ في التعليم، والحقّ في المسكن اللائق، والحقّ في المياه النظيفة، والحقّ في الرعاية الصحيّة، وحقّ الأطفال في اللعب. وفي ظلّ عجز مقدّمي الرعاية الرازحين تحت وطأة الفقر المدقع المتعدّد الأبعاد عن توفير الضروريات لأسرهم والأشخاص المُعالين من قبّلتهم، يزداد حرمان

الأطفال وعمالة الأطفال وزواج القاصرين، إلى جانب غيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل والفئات الهشة الأخرى.

### الفقر يُقوّض العقد الاجتماعي

الانتهاك المُمنهج للحقوق الأساسية، الناتج عن حالة الفقر المتعددة الأبعاد المتجدّرة، يُمزّق النسيج الاجتماعي في البلد. فتضطرّ الأسر العاجزة عن تأمين الاحتياجات الأساسية لجميع أفرادها إلى تقديم تنازلات شديدة بشأن الحقوق الأساسية، الأمر الذي يُزعزع الثقة حتّى على مستوى الروابط الأسرية الوثيقة.

## التوصيات:

- (1) المضي قدماً في تنفيذ خطة الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية التي أقرها مجلس الوزراء خلال جلسته الأخيرة قبل أن يتحوّل إلى حكومة تصريف أعمال.
- (2) توسيع نطاق المساعدة الاجتماعية إلى جانب استحداث منّح اجتماعية تُعالج حالات الهشاشة المرتبطة بدورة الحياة، بما يتماشى مع الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية.
- (3) حتّ الجهات المانحة التي تعمل مع الأسر المتضرّرة من الفقر والهشاشة لإدراج ديناميات الفقر المتغيّرة واحتياجات الفئات المتضرّرة والمحرومة ضمن أنشطتها وبرامج المساعدة الخاصّة بها لاستكمال البرامج الحالية المعنيّة بمكافحة الفقر.
- (4) استهداف المساعدات الاجتماعية والاقتصادية للأسر التي تضمّ أطفالاً لضمان العمل الفوري على الحدّ من الهشاشة والفقر المتعدّد الأبعاد، وحماية حقوق الطفل.
- (5) تعزيز القدرات الاجتماعية وتوفير الدعم المعنوي والنفسي لمقدّمي الرعاية والأطفال المتضرّرين من الفقر المتعدّد الأبعاد، لا سيّما في حالات انهيار العلاقات، وعمالة الأطفال، وغير ذلك من أشكال استغلال الطفل.
- (6) الاستثمار في المدارس والمعلّمين لتبقى أبواب المؤسسات التعليمية مفتوحة أمام الأطفال والشباب، نظراً لدور المدارس كمدخل أساسي لتوفير خدمات أخرى مثل الرعاية الصحيّة، والرعاية النفسية، والوجبات الغذائية، والدعم الأكاديمي، وبرامج ما بعد المدرسة.
- (7) التعاون مع الجهات المانحة ومراكز الأبحاث لإصدار البيانات المصنّفة بحسب النوع الاجتماعي والتي تُعتبّر أساسية لرصد الفقر المتعدّد الأبعاد وتوجيه الاستجابات القائمة على الأدلّة للتصدّي لتداعياته الفورية والطويلة الأمد.
- (8) إنشاء مؤشّر موحد، متناسق وشامل للفقر المتعدّد الأبعاد، يتضمّن فقر الأطفال، لرصد حالة الحرمان المتفاقمة.

## الأطراف المُوقَّعة:

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND)

مؤسسة "حلول التنمية الاقتصادية" (EDS)

الشبكة المسكونية لمناصرة الأشخاص المعوقين (EDAN)

المركز اللبناني للدراسات (LCPS)

الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركيًا (LUPD)

منظمة إنقاذ الطفل الدولية، لبنان

منظمة "تحدي" لبنان

المعهد العربي للمرأة (AiW)، الجامعة اللبنانية الأمريكية